بوادر الكفاح السياسي و جذور سياسة الإصلاحات الفرنسية (1830 -1923)

بن رمضان كلثومة
دكتورالية، تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية
إشراف/ أ.د. جيلالي بلوفة عبد القادر
قسم التاريخ جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

الملخص:

يتطرق المقال : بوادر الكفاح السياسي و جذور سياسة الإصلاحات الفرنسية إلى المبادرات الفردية للنضال السياسي ، مشيرا إلى الشخصيات التي لعبت دورا هاما خلال السنوات الأولى من الاستعمار الفرنسي ، و تطور أسلوب الكفاح السياسي من أجل تحقيق أهدافه ، و ردت فعل الحكومات الفرنسية و انعكاساتها على الطرفين (الجزائري و المستوطنين الفرنسيين) .

الكلمات المفتاحية :

المقاومة السياسية – حركة الشباب الجزائريين – قانون التجنيد الإجباري – الإصلاح – قانون 4 فيفري 1919 – حركة الأمير خالد .

Summary:

The article entitled "The Premises of the Political Struggle and the Roots of the French Political Reforms" explores the individual initiatives of the political struggle, mentioning the personalities who played an important role during the early years of the French colonization, the development of the political struggle in order to achieve its objectives and finally the reactions of the successive French governments as well as their effects on the two antagonists – the Algerians and the French colonists.

Key words:

Political Resistance - Algerian Youth Movement - Compulsory Recruitment Law - Reform - Law of February 4, 1919 - Prince Khaled's Movement

مقدمة:

سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية من خلال سياسة سن القوانين والمراسيم إلى إخضاع الشعب الجزائري فقد مست بعرضه وممتلكاته ودينه، لم تحترم مطلقا معاهدة 5 جويلية 1830م، التي تجاهلتها وضربت بها عرض الحائط، الأمر الذي عكس رد فعل الجزائريين من مقاومات مسلحة وسياسية.

فعمدت السلطات الاستعمارية إلى إخماد المقاومات واحتواءها، مستخدمة كل الأساليب لتضمن بقاء الجزائر مقاطعة فرنسية تميزت سياستها العنصرية باعتبار الجزائريين مواطنين فرنسيين من الدرجة الثانية، ورعايا الخدمة المستوطنين الذين يشكلون أقلية، الأمر الذي دعى النخبة الجزائرية إلى المطالبة بالحقوق، ورفع مظالم القوانين الاستثنائية التي تزيد من إثقال كاهل الجزائريين بالواجبات بدون حقوق.

لماذا بداية الكفاح السياسي اقتصرت على عرائض احتجاجية ثم مطالب إصلاحية، ما مدى استجابة السلطات الاستعمارية الفرنسية لذلك؟

1_ بدايات المقاومات السياسية:

اندلعت المقاومة الشعبية المسلحة منذ الوهلة الأولى التي وطئت فيها أقدام الغزاة الاستعماريين الفرنسيين أرض الجزائر، فما ان انهار الحكم المركزي في مدينة الجزائر بتوقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830[1]، حتى أخذ شيوخ القبائل والزوايا والاعيان والعلماء على عاتقهم مهمة تنظيم صفوف الشعب الجزائري وشحذ همم للدفاع عن أرضه وعرضه ودينه وعبر من خلالها الشعب الجزائري عن رفضه للاستعمار بأشكاله المختلفة[2].

لقد مست هذه الثورات والانتفاضات كل جهات الوطن، وإن انعدم فيما بينها التنسيق وتوحيد القيادة مما أثر سلبا على تحقيق أهدافها العسكرية، وقد مرت بمراحل عديدة وتطورات يمكن إجمالها فيما يلي:

المرحلة الأولى (ما بين 1830_1848): تميزت بالمقاومة المسلحة والمقاومة السياسية للوجود الفرنسي، وقد تولى المقاومة المسلحة لهذه المرحلة رجال معروفين وغير معروفين، فالمعروفون هم على الخصوص الأمير عبد القادر وأحمد باي ومصطفى بومرزاق.

وغير المعروفين منهم ابن زعموم بمتيجة والحاج سيدي السعدي في العاصمة وضواحيها والأغا محي الدين بن مبارك شيخ القليعة وغيرهم، وهناك أيضا مقاومة سياسية تمثلت في بعض الشخصيات[3]، كحمدان بن عثمان خوجة[4]، الذي كان من الشخصيات البارزة التي لعبت دورا هاما خلال السنوات الأولى للاحتلال، من بين أعماله "المذكرة" التي بعث بها إلى اللجنة الإفريقية

الفرنسية[5]، التي جاءت من باريس لتحقق في جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الفرنسي ضد حقوق الإنسان، سعى حمدان ابن خوجة[6]إلى فضح جرائم الجيش الفرنسي في مذكرته[7]، ومن بين الشخصيات كذلك الشيخ المفتي محمود بن العنابي[8]، وأحمد بوضربة[9]وغيرهم.

وهناك أشخاص قاوموا وهم مجهولون وقد كانوا ينبهون الناس ويؤلفون اللجان ويكتبون في الصحف ويراسلون بعضهم البعض من أجل تنظيم المقاومة وتخطيطها، لأن الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد محا جميع معالم الدولة الجزائرية، وحكم البلاد حكما مباشرا[10].

المرحلة الثانية (ما بين 1848_1871): وقد تميزت هذه المرحلة بالمقاومة المسلحة التي خرجت من المدن والأرياف والجبال والصحاري، وتمثلت في المرابطين وشيوخ الزوايا والعلماء والأعيان الذين قادوا هذه الثورات والمقاومات، وذلك لأنه بعدما رسخ الفرنسيون وجودهم على السواحل والمدن وقامت الجمهورية الفرنسية الثانية أصدرت قرارا في مارس 1843م ينص على إن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، فاتجهت القوات الفرنسية الاستعمارية نحو المناطق الداخلية والنائية لإتمام عملية الاحتلال الكامل للجزائر، لكنها واجهت عدة ثورات ومقاومات.

المرحلة الثالثة: وتمتد هذه المرحلة إلى آخر القرن التاسع عشر، حيث عرفت البلاد عدة انتفاضات وثورات منها على الخصوص ثورة واحة العامري بالغروس ناحية بسكرة، وثورة الأوراس وثورة الشيخ بوعمامة ومقاومة أهل تيدكالت وغيرها[11].

فقد استمرت فترة المقاومة الشعبية المسلحة للشعب الجزائري في القرن التاسع عشر ما يزيد على السبعين عاما ضحى خلالها الملايين من الجزائريين بحياتهم، سلبوا من أملاكهم وأراضيهم ومسوا في شرفهم ومقدساتهم الدينية وشخصيتهم الوطنية، وفي بداية القرن العشرين، غير الجزائريون أسلوب كفاحهم ولجئوا إلى الأساليب السلمية، محاولين تحقيق أهدافهم السياسية المتمثلة في التحرر والاستقلال، لقد انتقل الجزائريون إلى النضال السياسي في إطار الشرعية الفرنسية، وذلك للمطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات وإلغاء قانون الأهالي والإجراءات التعسفية وحرية الهجرة[12]، ففي مطلع القرن تقاربت وجهات نظر العلماء المحافظين العاملين في سلك الإدارة الفرنسية والعلماء المستقلين أو الأحرار مع وجهات نظر خريجي المدارس الفرنسية[13] من النخبة[14]، وكانت حاجاتهم إلى التلاقي والتكاتف والتفاهم قد فرضها التجنيد الإجباري[15]، الذي فرضته فرنسا على الشباب، وهكذا نجد عبد الحليم بن سماية[16] وعبد القادر المجاوي[17] والمولود بن الموهوب من العلماء الموظفين ينسقون جهودهم مع مثقفين (متنورين) النخبة من أمثال محمد بن رحال واحمد بوضربة والشريف بن حبيلس وغيرهم، وبدأ الحديث عندئذ عن ظهور جماعة "الشباب الجزائري"[18] على غرار الشباب التونسي والشباب المصري والشباب التركي[19].

وقامت "حركة الشباب الجزائريين" بنشاطات في الميدان الثقافي وفي المدن الكبرى بالذات لأنهم كانوا يجيدون اللغة الفرنسية ويختلطون بالمفكرين والفرنسيين ويدافعون عن مبادئ تتمثل في التقدم والرقي وحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية والاقتصادية، وفي عام 1904م أنشئوا جريدة "المشعل" وحاولوا من خلالها نشر أفكارهم التقدمية وإظهار التعلق بالشخصية الجزائرية وذلك مثل حرصهم على التمسك بالقيم الإسلامية والتقاليد الجزائرية، لكن مواقفهم السياسية ومعارضتهم العلنية للسياسة الفرنسية في الجزائر ظهرت بوضوح في عام 1908م حين صدر مرسوم بتاريخ 17 جويلية 1908م ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي[20].

2_ قانون التجنيد الإجباري وردود فعل الجزائريين منه:

أ_ قانون التجنيد الإجباري 1912:

في 3 فيفري 1912 أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم الخدمة العسكرية الإجباري على الأهالي من الشباب للالتحاق بالجيش الفرنسي[21]، كان نتيجة مناقشات طويلة على المستوى السياسي، العسكري والاجتماعي، حيث بدأت معالمه ترسم منذ 1907 على وجه التحديد[22]، حين تزايدت حاجة فرنسا إلى تدعيم قوتها العسكرية باللجوء إلى التجنيد الإجباري للشباب الجزائري، لذلك شكلت الحكومة الفرنسية لجنة للتحقيق في إمكانية تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين، تبلورت نتائج عملها في مرسوم 17 جويلية 1908 القاضي بإحصاء الشباب الجزائري البالغين 18 سنة، ولكن المسالة بقيت بدون تجسيد بسبب معارضة الكولون الذين لمسوا في المشروع خطرا على الوجود الاستعماري ومعارضة الجزائريين لاعتبارات دينية وسياسية، إن تأزم وتوتر الأجواء السياسية والدولية عجل بصدور مرسوم 3 فيفري 1912،[23]وعلى هذا الأساس تم نشره في الجريدة الرسمية Lemobecher، وقد احتوى على ثلاثين بندا مقسمة إلى ثلاثة أقسام، الأول خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الإداري وإعادة الانضمام، وهو يشمل البند الأول والقسم الثاني في التأكيد على الأحكام الواردة في سابقه، وهو يشمل البند الثاني، أما القسم الثالث فهو يشمل ثلاثة وعشرين بندا (من البند الثالث إلى السادس والعشرين)، عبارة عن أحكام عامة، أما البنود (من 26 إلى 30) فهي تحدد الامتيازات الخاصة بقدماء العسكريين، وتنظم احتياطي من الجنود، والمرسوم ساري المفعول في الإقليم المدني فحسب، أما الإقليم العسكري فلم يكن معينا بعد، وحصل المرسوم في الأخير على توقيع رئيس الجمهورية أ. فاليار وزير الحرب ميران[24]، ثم صدر مرسوم 19 سبتمبر 1913 حول العقوبات الخاصة بقانون التجنيد الإجباري.

إن قانون التجنيد الأهالي قسرا مع عدم التساوي بينهم وبين الجند الفرنسي والفرنسيين بدون مراعاة للشروط التي ينص عليها قانون التجنيد العام[25]، وإن كانت المدة بثلاثة أعوام لمن يبلغ الثامنة عشر من العمر، وأن يتم إدماج المقاتلين الذين يؤدون هذه الفترة في الخدمة[26]، وقد توسعت عملية التجنيد الإجباري في سنوات الحرب لتشمل كذلك الآلاف من الشباب المجند كيد عاملة لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتتمكن فرنسا من تجاوز الحرب العالمية الأولى، ولكن كانت الإحصاءات تختلف من مصدر إلى آخر إلا أنها تجمع على نسبة القتلى من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى 30% من مجموع المجندين في الفترة 1914 إلى 1918 نسبة الجرحى 50% من المجندين الجزائريين الذين بلغ عددهم 5600 [27].

ب _ردود فعل الجزائريين من التجنيد الإجباري:

إن الظروف التي صدر فيها مرسوم 3 فيفري 1912، والذي يقضي بفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي الجزائريين قد أثارت استياء شديدا في كل مناطق الجزائر[28]، بحيث وقف الجزائريون ضد تطبيق هذا الإجراء الجديد الذي يعتبر عبء إضافيا يضاف إلى الوضع المتدني الذي كان الجزائري يخضع له تحت سيطرة القوانين الاستثنائية المتمثلة في قانون الأهالي، المحاكم الرادعة، منشور جونار، ولا سيما قانون مجلس الشيوخ لسنة 1865 الذي جرد الجزائريين المسلمين من حق الجنسية الفرنسية واعتبرهم رعايا ليست لهم حقوق[29]، ومن ناحية أخرى فإن نظام التجنيد الإجباري كان يخالف العادات التي نشأ عليها الجزائريون والتقاليد التي ساروا عليها[30]، كما يمس عقيدتهم الإسلامية بالأذى، إذ يجبرهم على القتال تحت علم غير إسلامي ليحاربوا ضد أخوة لهم في الدين، كما أنه يناقض اتفاق 5 جويلية 1830 الذي نص على احترام فرنسا الكامل للدين الإسلامي والقوانين والأعراف الجزائرية[31].

واكتست هذه المقاومة أشكالا مختلفة كالهجرة إلى بعض البلدان الإسلامية، كالحجاز وسوريا وتنظيم المظاهرات وإرسال الوفود إلى فرنسا للاحتجاج ضد الحكومة الفرنسية، والهجوم على الفرق العسكرية المكلفة بالتجنيد، ورغم أن النخبة مثقفة من الجزائريين، فقد قبلت مبدأ الخدمة العسكرية[32]، إلا أنها اشترطت إعادة النظر في الشروط الخاصة بالتجنيد، فالجزائري ليس مرتزقا بل طالبوا بأن يتمتع الجند الجزائري بنفس قوانين وامتيازات الجند الفرنسي، وذلك من خلال مذكرة حول طلب المطالب التي تقدم بها الوفد[33] مقابل الخدمة العسكرية الإجبارية واشتملت المذكرة على مجموعة مطالب اعتبرت ضرورية قبل أن يلتزموا بأي دفاع عن فرنسا، وطالبت المذكرة بما يلي:

أ. تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين أسوة بالفرنسيين الآخرين.

ب. الدعوة إلى التجنيد في 21 سنة بدل 18 سنة، فالمجندون المدعوون للخدمة في هذه السن الأخيرة لم يكتمل نموهم الجسمي بعد[34].

ت. إلغاء المنحة المقدمة مقابل التجنيد لأن العائلات ستكون سعيدة برؤية أبنائها يعملون في صفوف الجيش الفرنسي بدون مقابل مادي.

ومن جهة أخرى فهم يطالبون مقابلا ملموسا في الأمور التالية[35]:

1. إصلاح النظام القمعي.
2. تمثيل جاد وكاف في المجالس في الجزائر وفي باريس.
3. توزيع الضرائب توزيعا عادلا.
4. رصد اعتمادات الميزانية وتوزيعها بكيفية عادلة بين مختلف عناصر سكان الجزائر[36].

تنوعت أساليب رفض التجنيد الإجباري من مقاومة سلمية عن طريق محاورة السلطة الاستعمارية بضرورة الإصلاح كأسلوب حضاري إلى مقاومة عنيفة كانتفاضة بني شقران بضواحي معسكر سنة 1914 [37]، تمرد سكانها على قانون التجنيد وكادت أن تتحول إلى ثورة كبيرة لولا تدخل الجيش الفرنسي وإخمادها، وبعد سنتين من هذا التاريخ ثار الأوراسيون في شهر نوفمبر 1916م، وتعتبر هذه الثورة آخر الثورات المسلحة المتعاقبة مع بعضها البعض[38]، ولم يقضي عليها الاستعمار الفرنسي إلا بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1918 [39].

من خلال مظاهر معارضة الجزائريين للتجنيد الإجباري يمكننا أن نميز بين ثلاث مواقف:

الموقف الأول: هو موقف أولئك الذين قبلوا بالتجنيد ورضوا به لأنه حسب اعتقادهم يعتبر فرصة للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية والمساواة مع المستوطنين في جميع المجالات والتخلص من القوانين الاستثنائية التي يخضعون لها، وأولئك هم المثقفون ثقافة غربية من طلبة وموظفين ومحامين وأطباء، وكان عددهم صغيرا مقارنة بغيرهم[40].

الموقف الثاني: هو موقف أولئك الذين رفضوا التجنيد من الأساس، لكن لما وجدوا أنه أصبح أمرا محتوما بعد صدور مرسوم 3 فيفري 1912م، لم يجدوا بدا من الخضوع له وهم مكرهين على ذلك[41]، لكن هذا لم يثنهم عن المطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية وإلغاء القوانين الاستثنائية المجحفة لأنهم تيقنوا أن فرنسا لن تسحب أي قانون أصدرته[42].

أما الموقف الثالث: فهو موقف أولئك الذين رفضوا التجنيد رفضا تاما، حتى ولو كان بمقابل حقوق ينالونها، مثل غالبية سكان ندرومة وتلمسان الذين صرحوا بأنهم "رافضين للتجنيد كله، وبأي صيغة كان"، وأنهم "سيدفعونه عنهم بأي ثمن"، وهذه المناطق عرفت هجرة جماعية نحو المشرق[43].

3_ بدايات الإصلاحات الفرنسية (1912_ 1918):

بدأت فرنسا في إتباع سياسة تحمل الإصلاح قبل الحرب العالمية الأولى، ولذلك أعلنت إحدى الصحف الفرنسية شعار: "لكي نحكم الوطنيين بعدالة يجب أن نتودد إليهم"، وكان لهذه الحملة التي قادها بعض المتعاطفين مع الجزائريين تأثيرها على الوزارة الفرنسية التي حاولت بالفعل إتباع سياسة[44] الإصلاح[45]، وكان من نتيجتها إصدار مرسوم 19 سبتمبر 1912 الذي يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية أن يشاركوا في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من أداء الخدمة العسكرية، كما صدر مرسوم 9 فيفري 1914، ينص على رفع عدد المستشارين المسلمين في البلديات[46]، على ألا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء وذلك على أن يحقق المصوت شروطا خاصة حددها القانون، إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الانديجيا الزجرية عليهم، إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا، إلغاء كثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات، إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الإصلاح بدلا من السلطات الإدارية[47]، ولكن الضرائب الخاصة بالجزائريين ونظام السخرة والمحاكم الردعية بقيت على حالها[48]، لكن نلاحظ أن هذا القانون لم يأت من جانب فرنسا لوحدها بل كانت نتيجة لضغوط الجزائريين الذين كانوا قد بدءوا يطالبون بالإصلاح منذ الثمانينات من القرن الماضي[49].

وقد قامت الوفود المختلفة بين سنة 1900و1914 بتقديم قوائم من المطالب إلى السلطات الفرنسية في باريس وكانت هذه المطالب تتضمن تخفيض الضرائب وإلغاء قانون الأهالي والمحاكم الرادعة وزيادة فعالية التمثيل النيابي، وتحسين التعليم، ومن بين الفرنسيين الذين استقبلوا الوفود الجزائرية خلال سنة 1900و1914 جورج كليمانصو، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وريمون بوانكاري رئيس الوزراء[50]، وعندما بدأت الحرب كان بعض الجزائريين لازالوا يطالبون بالإصلاح من فرنسا، كما بلغت حالات فرار الجزائريين إلى الجبال أشدها وازدادت أيضا حالات الهجرة، لذلك شعر الفرنسيون بضرورة القيام بشيء لتهدئة الأوضاع وضمان سلامة الجبهة الداخلية[51].

كان هناك بعض اللبراليين والإنسانيين والعاطفين على الجزائريين من الفرنسيين الذين كانوا يلحون من أجل الإصلاح في الجزائر خلال سنوات 1900_1914، وكان من بين هؤلاء دروززيوليغ، وميللي وموتي وفيري ونورد، وجوريس، وقد أنذر بعضهم بأنه إذا لم تقم فرنسا بالإصلاحات فإن العنصر المقهور قد ينشد الحكم الذاتي السياسي[52]، بدأت فرنسا تهتم بالإصلاح الحقيقي منذ تلك الفترة[53]، وهناك خطوة أخرى في اتجاه الإصلاح جاءت هذه المرة من مستوى عال[54]، فقد ضاعف البرلمانيون الفرنسيون في عام 1915 عملية تقديم مشاريع القوانين الموجهة

لتسهيل حصول الجنود المسلمين على المواطنة، وقدمت ثلاثة اقتراحات في ستة أشهر أمام استياء الحاكم ليتو Lutaud الشديد، الذي رفض جميع الاقتراحات، وبعد أشهر وجه[55]، رئيسا لجنتي الشؤون الخارجية في غرفة النواب ومجلس الشيوخ جورج لييغ Georgeleygues وكلمنصو Clemenceau، رئيس الحكومة رسالة مشتركة لهما يوم 25 نوفمبر 1915 عن ضرورة القيام بتحقيق سياسة أهلية حرة في الجزائر، تعتمد على الثقة المتبادلة والوضوح الكامل[56]، أعلنت على عموم الجمهور في أول جانفي 1916، وورد فيها تعداد الإصلاحات الواجب إنجازها دون تأخير في الجزائر:

1_ نظام جديد للتجنس لا يشترط التخلي عن قانون الأحوال الشخصية.

2_ توسيع الهيئة الانتخابية للمسلمين.

3_ تمثيل خاص في المجلس الأعلى الموجود مقره في باريس.

4_ ضمان تمثيل المسلمين في المجالس المحلية.

5_ إصلاح الجباية العربية.

6_ ضمانات جديدة خاصة بممتلكات الأهالي.

وختم موقعا هذه الرسالة التي اشترك في تحريرها جونار Jonart[57]، لقد حاول برنامج كليمونصو_ليغ أن يعدل قانون الجنسية لسنة 1865، الذي وضع الجزائريين في حالة رعايا وحاول كذلك أن يزيد تمثيل الجزائريين بما في ذلك إسماع صوتهم في مجلس باريس المقترح، وهي خطوة قصرت قليلا على التمثيل في المجلس الوطني الفرنسي التي طالما طالب بها النخبة الجزائريون، ولكن الفرنسيين لم يبادروا باقتراح هذا البرنامج، فإن نقاطه الرئيسية كانت هي مطالب الجزائريين من خلال عدد من الوفود والعرائض والاحتياجات منذ الثمانينات من القرن الماضي[58]، وإذا كان برنامج كليمونصو_ليغ قد أرضى بعض أعضاء النخبة الجزائرية، فإنه كان بعيدا عن إرضاء مطالب الوطنيين الجزائريين، لم يوافقوا على هذه الاقتراحات التي كانت تحمل بعض التعديلات في نظام الإدارة الفرنسية، فقد كانوا يطالبون بإلغاء قانون الأهالي ويريدون أن تحتفظ الجزائر بشخصيتها وثقافتها وليس بالإدماج. على أن رئيس الوزراء الفرنسي بريان وعد أن يضع المطالب السابقة أمام السلطات المعنية ورأى ضرورة إنشاء مجلس خاص في باريس يمثل فيه الجزائريون تمثيلا مباشرا، فقد كان من مؤيدي القيام بإصلاحات ليبرالية عاجلة في الجزائر[59]، يتضح ذلك من خلال تصريح حكومته "إن الوقت موات أكثر من أي وقت مضى لإنجاز الإصلاحات التي أعلن البرلمان إرادته في تطبيقها عبر أفعال واضحة ونهائية."

أما من جانب المستوطنين، فقد بلغ الذهول والاستنكار مداهما في أوساطهم، ورغم الرقابة وصل احتجاج نائب الجزائر بروسي Broussaisالذي قال: "لا يجوز أن تفكر الحكومة في رفع مستوى نفوذ العنصر المسلم في الوقت الذي لا يقايض فيه الفرنسيون مشاركتهم"، وبدأ البرلمانيون الفرنسيون يشعرون بنفاذ صبرهم أمام عراقيل الموظفين السامين في الجزائر الذين كانوا يؤخرون حتى الإصلاح الجبائي وأمام حالات تردد الحكومة[60].

وقد شهدت سنة 1918 إحياء لفكرة الإصلاح في الجزائر، فقد كان بين سنوات (1914_1918) اتجاه واقعي في فرنسا قاد إلى عدة محاولات للإصلاح في الجزائر، وإيمانا بوعودهم غير المحققة قبل الحرب، وتفطنا منهم لازدياد الحالة سوءا في الجزائر خلال الحرب[61]، ورغم ذلك فإن هؤلاء الفرنسيين المتعاطفين فشلوا في تنفيذ برنامجهم[62]، فقد كان ينقصهم اتخاذ القرار السريع والفهم الكامل للقضايا المطروحة[63].

1_ إصلاحات قانون الرابع فيفري 1919:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 والتأم شمل مؤتمر الصلح بفرنسا في باريس، تشكل وفد من النخبة المتنورين والضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب، وتوجهوا إلى باريس وعلى رأسهم[64]، الأمير خالد[65]، لتسليم المطالب للرئيس الأمريكي ولسن[66]، أثناء انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919 [67]، وذلك بتقديم عريضة له (أي للرئيس ولسن)، تطرق الأمير خالد في العريضة إلى وضعية المسلمين الجزائريين ومعاناتهم، وليس كما تدعى فرنسا، وعن تعسف الكولون المستوطنون وسياستهم، وعدم احترام فرنسا لميثاق 5 جويلية 1830 [68].

لكن في الأخير لم يلتفت الرئيس ويلسن للوفد الجزائري ولم يصغ إليهم، وأمام هذا الرفض تفاجأ الوفد الجزائري من هذا الموقف المتناقض، حاولت فرنسا أن تخفف من سخط وتذمر الجزائريين[69]، فأصدرت الحكومة الفرنسية إصلاح 1919 المعروف بـ: إصلاح كليمنصو (1841_1929) الوزير الأول الفرنسي[70]، وقد عدته مكافأة وليس حقا[71]، واعتبره المستوطنون تساهلا كبيرا من جانب فرنسا لصالح الجزائريين، ولقي أشد الاحتجاجات من طرفهم (أي المستوطنين)[72]، ولقد نص قانون 4 فيفري 1919 على ما يلي:

1_ إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضا بالتخلي عن القانون الإسلامي، وبشرط معرفة اللغة الفرنسية. حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس على الربع[73](كانت نسبة المسجلين في قوائم الانتخابات قبل هذا القانون نحو 25.000 فأصبحت 421.000، كما كان في

المجالس العمالي ستة نواب، فأصبحوا عشرة، وفي المجالس البلدية تضاعف العدد وأصبح نوابها المسلمون يشاركون في انتخاب رئيس البلدية ونوابه بعد ما كانوا ممنوعين)[74].

2_ وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية وأراضي القبائل والأعراف الجماعية وإيقاف كل المحاولات الرامية لمواصلة تلك السياسية[75].

3_ الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الانتخاب والترشح لا ينالها قانون "الانديجينا" إلا في بعض المستثنيات مثل مخالفات الغاب.

4_ لها حق شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة، ولكن لا يحق لهؤلاء كلهم الحصول على هذه الحقوق إلا بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية[76].

5_ إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية[77].

على أن الذين يجري عليهم هذا القانون والذين بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري أربعمائة ألف نسمة (400.000ن)، يجب أن يحصلوا على المؤهلات الآتية[78]:

1_ أن يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية.

2_ أن يكونوا أصحاب أملاك أو مزارع أو تجارا مكلفين بالضريبة ومقيمين.

3_ أن يكونوا موظفين لدى الدولة أو الدائرة أو البلدية أو متقاعدين.

4_ أن يكونوا حاصلين على شهادة التعليم الابتدائية أو شهادة عليا.

5_ أن يكونوا أعضاء في غرفة الزراعة والتجارة.

6_ أن يكونوا قد تقلدوا أو سمة فرنسية.

7_ أن يكونوا قد فازوا بجوائز في مسابقات أو معارض زراعية[79].

كل هؤلاء يشترط أن يجاوز عمرهم 25 سنة، وأقاموا مدة سنتين متتابعين في البلدية وليست له السوابق العدلية ولم يسجن إطلاقا[80].

ومع استيفاء الشروط المطلوبة، فالمدعي العام وإدارة الاحتلال هما في النهاية اللذان لهم القول الفصل في قبول أو عدم قبول المترشح لنيل حقوق المواطنة الفرنسية.

2_ موقف الحركة الوطنية من إصلاحات 4 فيفري 1919:

لقد أحدث صدور هذا القانون 4 فيفري 1919 خيبة أمل كبيرة في أوساط النخبة الذين كانوا يتوقعون أن يرقى الجزائريون إلى مرتبة المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين، نظرا للتضحيات الكبيرة التي قدمتها الجزائر من أجل فرنسا خلال الحرب، ولقد كان تيار

الشباب الجزائري هو أكثر التيارات الجزائرية تسييسا في هذه الفترة، حيث أخذ على عاتقه مهنة النضال السياسي[81].

لقد انقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاندماج، وقد ظهر الانقسام في قيادة النخبة أثناء الانتخابات البلدية في العاصمة 1919م، والتي جرت كنتيجة للإصلاحات الجديدة، وكان المتنافسان هما[82]: الدكتور ابن تهامي[83] الذي كان على رأس الاندماجيين والأمير خالد الذي كان على رأس المنادين بالمساواة داخل الأحوال الشخصية للجزائريين، أي التمسك بالإسلام والعروبة للفرد الجزائري[84].

وقد بذل الأمير خالد جهودا قوية أثناء هذه الانتخابات ليضمن النجاح، والتي أسفرت (الانتخابات) عن فوز قائمة الأمير خالد[85]، وفي حقيقة الأمر يرجع الصراع السياسي الذي ساد بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى إلى قانون 4 فيفري 1919 الذي خرج به الجزائريون من هذه الحرب[86].

والجزائر كبقية البلدان المتأثرة بالحرب، قد خرجت من الحرب بأفكار ونظرة جديدة ورغم أن الحرب قد أضعفتها طبيعيا للخسارة في الأرواح، والبعثرة المادية والمعاناة، فإنها قد منحتها أوضاعا وتجارب جديدة قد لا يكون في استطاعتها أن تظفر بها بدون المشاركة في الحرب[87]، وبثت أفكارا جديدة نتيجة ازدياد الصراع على المسرح العالمي ولا سيما بعد الثورة البولشيفية وانتصار القومية في وسط أوروبا، وحوادث الشرق الأدنى[88]، كل هذه الأحداث جعلت الجزائريين يتطلعون إلى الدول الكبرى بعين الأمل ويرغبون في تحقيق أي إصلاح سياسي من شأنه أن يزيد من بنائهم الاجتماعي قوة[89].

ويعتبر قانون 4فيفري 1919 أهم قانون في التشريع الجزائري قبل نظام سنة 1947، ولولا حزم "مريوس موتي Marius Motet" المتواصل وتأثير جول ستيف في مجلس الشيوخ وبالأخص لولا نفوذ "Clemenceau" في باريس وجونار "Jonnart" في الجزائر لما اضطرت الحكومة لإنجاز تعهداتها (أي القيام بالإصلاح)، وبمجرد ما شاع خبر الإصلاحات ، ثارت ثائرة المستوطنين الفرنسيين بالجزائر معارضين بكل شدة لكل توسيع في الحقوق السياسية لفائدة الأهالي (الجزائريين)، مدعين بأنه يترتب على ذلك انقلاب يندر بتحطيم السيادة الفرنسية[90]، وقد سخروا لمهاجمته صحافتهم ونوابهم وغير ذلك من وسائل الضغط، كما أنهم قد أنذروا بأن ذلك التشريع قد يقود إلى "حرب أهلية" بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية[91]، إن نص على مشاركة الجزائريين في انتخاب رؤساء المجالس البلدية قد أثار غضب الكولون [92] ، واعتقدوا أن الإصلاحات الجديدة قد تعني في النهاية انتصار الحركة الوطنية الجزائرية، ومعنى ذلك ضياع امتيازاتهم، ولهذا السبب اعتبروا الإصلاحات الجديدة

أمرا خطيرا، في حين كان أغلب الجزائريين قد وجدوا هذه الإصلاحات ضئيلة جدا[93]، واعتبروا أن هذا القانون عقبة وليس إصلاحا، فقد قال فرحات عباس ممثل جماعة النخبة في هذا الصدد: "إن هذا الإصلاح لم يغير من حالتنا بل بقينا رعايا وبقيت القوانين تقوم حاجزا بين العربي والفرنسي، لم تتغير إلا كيفية تعيين النواب الأهالي في مختلف المجالس المحلية، ولكن المشكلة الجوهرية والأساسية، أي مشكلة الجنسية والمساواة بقيت كما كانت عليه، أصبح الممثلون الجزائريون منتخبين من طرف قسم خصوصي من الأهالي."[94]

ويمكن القول أنه من العوامل التي أضعفت من قيمة قانون عام 1919، هو أن فرنسا لم تكن لديها النية الصادقة لكي تمنح المسلمين الجزائريين جميع الحقوق المدنية والسياسية التي كان يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، وإنما ما كانت تهدف إليه من هذا القانون هو إرضاء الجزائريين بأقل شيء ممكن حتى تضمن سيادتها على البلاد، كما أن كليمنصو لم يصمم على محاولته لأنه كان بعيدا أن يكون متخصصا في شؤون الجزائريين، ولذلك لم يكن هذا القانون إصلاحا كما أطلق عليه الفرنسيون، فقد كان كليمنصو عاجزا عن إجبار المستوطنين على التنازل عن بعض حقوقهم، كما أن فرنسا لم تكن صادقة في الرغبة في الإصلاح وإنما كانت تهدف أولا وأخيرا إلى ضمان الهدوء في مستعمراتها، ورغم ذلك فقد أدى قانون 1919 إلى نتيجة على درجة كبيرة من الأهمية وهي انقسام النخبة إلى فرقين متصارعين، وقامت المعارضة بحركة الأمير خالد[95].

3_ حركة الأمير خالد:

تصدر الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر النشاط السياسي ذي التوجه الوطني خلال السنوات الأربع التي أتيحت له (1919_1923) قبل نفيه وإبعاده عن البلاد[96].

كافح الأمير خالد على ثلاث مستويات مختلفة متكاملة: داخل المؤسسات التمثيلية المحلية[97]، وعلى الجبهات الإعلامية من خلال جريدة الإقدام وفي إطار تأسيسه لحركة الإصلاح، والإصلاح هنا منصرف معناه إلى السياسة لا إلى الدين[98]، ومن خلالها تمكن من إلقاء المحاضرات وتنظيم زيارات لمختلف مدن البلاد قصد نشر الوعي وتثقيف الجماهير وتحسسيها بالمشاكل التي كانت تتخبط فيها توعيتها بأساليب العمل المجدي على المدى المتوسط والبعيد، إلى جانب التركيز على ضرورة التشبث والمحافظة على مقومات شخصيتها الوطنية والحضارية التي لا يوجد بديل عنها[99].

وقد كانت الجزائر يومئذ بالنسبة للجزائريين المسلمين تعاني أزمة من أشد الأزمات، فالحقوق معدومة، والمظالم مرهقة، والضرائب فادحة، والأحكام جائرة والقوانين الزجرية قاسية[100]، فكما أشرنا سابقا إلى بداياته السياسية لم يكن الأمير خالد _مثله مثل العديد من الشبان الجزائريين_ راضيا بقانون 1919 [101]، وهذا بسبب الإعراض والمقاومة التي لقيها من طرف

الدكتور بلقاسم ابن التهامي والسيد عمر بوضربة والسيد الزروق محي الدين، حيث حثهم الأمير على توحيد الصفوف وخلق حزب واحد جزائري موحد[102]، وهنا انقسم أعضاء حركة الشبان الجزائريين حول موضوع الجنسية الفرنسية بعد التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، مما جعل الأمير يعدل عنهم ويتخذ رجالا آخرين من الشبان الذين التفوا حوله وعلى رأسهم قايد حمود[103]، فقد تمثل نشاطه السياسي في اعتماده على الروح الإسلامية وذلك من خلال المناداة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع احتفاظ الأولين بأحوالهم الشخصية الإسلامية[104].

ترأس الأمير خالد التيار الإصلاحي، وروى بعض المؤرخين أن اسمها "كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين" وأسماها سعد الله "الحزب الإصلاحي"، وبعض الكتاب يطلقون عليها "الحزب الوطني الإسلامي الاشتراكي"، وقد تكون هذه الأسماء كلها أطلقت على الحركة في فترات متعددة ولو بصفة غير رسمية وبعضهم روى أن اسمها "الأخوة الجزائرية".

إن هذه الحركة "حركة الأخوة الجزائرية" وهو الاسم الصحيح لها، لها سابقيه في "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" التي كانت أنشئت قبل الحرب (أي حركة الشبان الجزائريين) فلما أصدرت فرنسا قانون 4 فيفري 1919، كانت اشترطت التنازل عن قوانين الشريعة الإسلامية الخاصة مقابل بعض الحقوق، رفض الأمير خالد ومن تبعه هذه الحقوق وقبلها بقية أعضاء اللجنة المذكورة من الفرنسيين متنازلين عن الحالة الشخصية الإسلامية، فقرر الأمير خالد وجماعته إنشاء "الأخوة الجزائرية" يوم 23 جانفي 1922، وكان برنامجها[105]:

1_ إدماج الجزائريين بدون شرط.

2_ إلغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة.

3_ المساواة أمام القانون.

4_ تحقيق التمثيل النيابي للجزائريين غير المتجنسين.

5_ مساواة الجزائريين مع الفرنسيين في الألقاب والترقيات والوظائف[106].

6_ حرية الصحافة والجمعيات.

7_ تطبيق فصل الدين عن الدولة للدين الإسلامي[107].

8_ عفو عام.

9_ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

10_ الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا.

إن برنامج هذا الحزب ليس اشتراكيا وليس إسلاميا وليس انفصاليا[108]، فالحزب لم يزد على أن ينادي بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع الاحتفاظ الأولين بأحوالهم الشخصية

الإسلامية[109]، وقام بنشر الأفكار المتمسكة بالطابع الإسلامي للشخصية الإسلامية الجزائرية، وكانت جريدة الإقدام سندا له في حملاته التي كان يقوم لها ضد منافسيه[110].

إن إنشاء الأمير خالد السياسي كان قصير المدى، فرغم اعتدال برنامجه وبساطته، أثار ضجة صاخبة في أوساط المستوطنين، فأخذت الحكومة الاستعمارية تضييق النطاق حول خالد[111]، وأنصار خالد فقد انفض من حوله كل الذين يعتمد عليهم، وعاداه أغلب من كان قد ولاه، رأى الأمير خالد أن بقاءه في الجزائر قد أصبح عديم الجدوى، وأنه ربما استطاع أن يخدم أمته بابتعاده عن الوطن أكثر مما يخدمها بمواصلة النضال تجاه قوى متحالفة ضده[112]، فقبل المفاوضة مع الوالي "ستيف" على قاعدة الارتحال، وقام السيد بوضربة بهذه الوساطة، وبعد أن تمت الصفقة سافر إلى سوريا، مكث الأمير في بلاد الشام ينتظر الفرص للرجوع إلى وطنه[113]، فواصل نشاطه في المنفى وسافر مرارا لفرنسا، فقد شارك في مؤتمر باريس حول الدفاع عن حقوق الإنسان، لينقل نشاطه إلى فرنسا نفسها، وفي 1924، وجه الأمير منفاه رسالة إلى "هيريو" رئيس الحكومة الفرنسية، جدد له فيها مطالب الجزائريين السياسية[114]، كما أشرف الأمير خالد في فرنسا على تأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا، ممن كانوا يستمعون إلى محاضراته، كالحاج عبد القادر، والحاج مصالي، والسيد علي الحمامي المراكشي، بانون آكلي وغيرهم، وقد اضطلعت هذه اللجنة بمهام الإشراف على عمال شمال إفريقيا تنظيمهم في شكل "هيئة إغاثة للمغاربة"، وبهذا فإن الأمير هو الذي يكون قد وضع قاعدة مشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا، وذلك سنة 1923، لكن اضطهاد الفرنسيين استمر، فقد قضى بقية حياته في المنفى، حيث توفي في دمشق فاتح سنة 1936 [115].

خاتمة:

من خلال ما سبق خلصنا إلى عدة استنتاجات هي:

كان الكفاح المسلح والسياسي منذ بداية الاحتلال الفرنسي ويتضح في الاحتجاجات المقدمة في العرائض والتي لم تلقى اهتماما من طرف السلطات الاستعمارية، مما ميز مراحل الأخرى بالمقاومات المسلحة، واستمرت ما يزيد على سبعين عاما، إلا أن هذه المقاومات المسلحة باءت بالفشل لعدم التنسيق فيما بينها وعدم تكفئ القوى وغيرها من الأسباب، مما دعى الجزائريين إلى تغيير أسلوب نضالهم، وكان هذا في أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م، وذلك بتقديم عرائض التي اختلفت عن الأولى، فالأولى تضمنت احتجاجات أما عرائض هذه المرحلة فتضمنت مطالب والتي تعكس السياسية الاستعمارية (من القوانين الاستثنائية، الجائرة الملقاة على كاهل الجزائريين).

عرفت الجزائر في مطلع قرن العشرين ظهور جمعيات كالجمعية الرشيدية، وصحف إلى غير ذلك، أظهرت مواقفهم السياسية جليا عند إصدار السلطات الاستعمارية قانون التجنيد الإجباري 1912، الذي كان النقطة التي أفاضت الكأس، يمكن إجمال مواقف الجزائريين من هذا القانون بثلاثة مواقف:

اعتبره البعض فرصة للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية، للتخلص من القوانين الاستثنائية وكان هذا الموقف ذوي الثقافة الغربية من طلبة وموظفين والموقف ثاني هو رفض التجنيد الإجباري من الأساس، لكنه خضعوا مكرهين وطلبوا بحقوقهم، أما الموقف الثالث: فهو موقف من رفضوه تماما ولو مقابل حقوق، وكانت ردة فعلهم بالهجرة، والمقاومة، وهذا الأمر الذي دعي بفرنسا بتفكير بالقيام بإصلاحات لتضمن سلامة جبهتها الداخلية، وهذا ما تخوف منه المستوطنون الذين عارضوا بدورهم قانون التجنيد الإجباري، وذلك خوفا على مصالحهم، (نقص اليد العاملة، أو خوفا من منح الجزائريين بعض الحقوق).

كما أن المستوطنين كانوا القوة الحاكمة المسيرة بجانب الحكومة الفرنسية ، والذين عارضوا أي إصلاحات أو حقوق تمنح للجزائريين واعتبارهم رعايا.

كان على الحكومة الفرنسية أن تتماشى مع الأوضاع العالمية، والتغيرات السائدة من انتشار للأفكار التحريرية فارتأت بأنه لابد للقيام بإصلاحات سياسية تتماشى مع المتغيرات العالمية، وهذا ما كان عاملا إيجابيا بالنسبة للجزائريين وذلك لمشاركتهم في الحرب العالمية الأولى التي كانت سببا للخروج من العزلة التي كانوا فيها ورأيتهم بأن في أوربا كان يعامل الإنسان كإنسان، فرغم نقمة الحرب العالمية الأولى إلا بأنها كانت إيجابية، فقد خرج الجزائريون منها بقوة معنوية وذلك انقاد فرنسا من السقوط، كما أنهم اكتسبوا وعيا.

قامت السلطات الفرنسية بإصلاحات 4 فيفري 1919، كمحاولة الإسكات بكونها ردت الجميل، محاولة مواكبة الأحداث المتمثلة في الوعي الوطني المتزايد وإخماد وتكميم أفواه المطالبين بالمساواة والاستقلال.

كانت هذه الإصلاحات هزيلة ولم تكن جادة أي أنها لم تقم بإنهاء القوانين الاستثنائية المسلطة على الجزائريين.

لم تأتي هذه الإصلاحات إلا نتيجة لضغوطات الجزائريين على الحكومة الفرنسية بضرورة الإصلاح، فقد أرغمت فرنسا إرغاما على الإصلاحات 1919، كما أن الفرنسيين الذي ألحوا من أجل القيام بالإصلاح في الجزائر، ليس حبا في الجزائريين وإنما لإدراكهم بعدم استمرارية الوضع الراهن من الظلم والقهر والذل كان مسلطا على الجزائريين والأمر الذي سيؤذي إلى ردة فعل قد لا يحمد عقباها

في المستقبل، قد تضر بمصالح فرنسا، وهذا لنظرتهم البعيدة، كما أن جورج كليمونصو الذي أراد أن يقوم بإصلاحات في الجزائر لصالح فرنسا أو لخدمة المصالح الفرنسية ذاتها لم تكن فرنسا مستعدة لمنح حقوق مدينة أو سياسية للجزائريين، كما أن الكولون عارضوا كل إصلاح أو محاولة لذلك، وإن كانت هذه الإصلاحات سطحية تتضمن حق بسيط للجزائريين أو تخفيف القوانين الاستثنائية الزاجرة المسلطة على الجزائريين.

كان هدف السلطات الفرنسية من إصلاحات كليمنصو هو استمالة النخبة المثقفة من الجزائريين في جملة الفرنسيين وتعميم اللغة، وبهذا تكون قد تخلصت من الوعي السياسي الذي أصبح ينتشر في أوساط الوطنيين الجزائريين ويشكل في الأخير خطرا على المصالح الفرنسية.

قامت الحكومة الفرنسية بالموافقة على إصلاحات 1919 باعتبارها كمكافئة للجزائريين لمشاركتهم في الحرب العالمية الأولى حقا.

كما أن هذه الإصلاحات جاءت لصالح فئة معينة من الجزائريين، وهي ذات طابع عنصري، وهذا ما يجعلها مخيبة للآمال.

إن مطالب الجزائريين كانت شرعية وعادلة ورغم هذا لم تلقى قبولا.

جاءت الإصلاحات في وقت كان فيه الجزائريين يطالبون بحق تقرير المصير وذلك من خلال العريضة التي قدمتها الأمير خالد للرئيس الأمريكي ولسن لم تذكر كلمة الاستقلال لفظا وإنما في المعنى.

انعكست إصلاحات كليمنصو على الحركة الوطنية بانقسام النخبة حول قضية الاندماج، ليظهر تياران متنافسان تيار يدعوا إلى المساواة، وتيار اندماجي ومن الشخصيات الأوائل التي طالبت بالمساواة مع المحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية والتمسك بها الأمير خالد.

رغم مطالب الأمير خالد الإصلاحية المعتدلة إلا أنها أثارت رد فعل عنيف في أوساط المستوطنين الذين نعتوه بالإسلامي المتطرف، وهذا بأن المطالبة بالاستقلال في تلك فترة (1922- 1923) كان مستحيلا، فالمستوطنون لم يقبلوا ويرضوا ولو بإصلاحات معتدلة، مما أدى إلى اضطهاد وقمع الأمير خالد واتخاذ سياسية زاجرة تجاه حركته ونفيه.

إن المبادئ الأمير خالد وأفكاره الوطنية لم تنتهي بنفيه وأبعاده، فقد حمل مبادئه وطنيون مثلوا استمرارية النضال، وأدى بهم الأمر إلى تأسيس نجم شمال إفريقيا، وخير دليل على علاقتهما هو تعيين الأمير خالد رئيس شرفي للنجم، وليكون الأمير خالد وحركته تمهيدا للتيار الاستقلالي أو يمكن القول بأن الأمير خالد عبد الطريق للأحزاب والتيارات التي جاءت بعده.

الشيء الإيجابي في هذه الإصلاحات هي فتحت مجالا أو أعطت فرصة لظهور عدة اتجاهات سياسية في الجزائر.

الهوامش:

1_ إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830_1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 49

2_ أبو القاسم سعد الله، العامل الديني في الحركة الوطنية الجزائرية خلال العشرينات، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة بالروبية، الجزائر، 2002، ص 18_19

3_ إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007/5، ص15_16

4_ ولد حمدان بن عثمان خوجة سنة 1773 بمدينة الجزائر من عائلة محافظة وثرية ذات مكانة سياسية، والده عثمان خوجة كان عالما وأستاذا في الشريعة وأصول الفقه، أتم حمدان بن عثمان تعليمه بتفوق في مراحل حياته، حيث تعلم الأصول والفقه والتاريخ والتصوف وعلم الطب، كما أجاد تعلم اللغات العربية والفرنسية والتركية والإنجليزية، كما ساعده ذلك على توسيع أسفاره ورحلاته في العالمين الإسلامي والمسيحي، عمل في التدريس وشغل منصب الكاتب العام للداي، وبعدها تعرضت الجزائر للاحتلال، عينه الجنرال كلوزيل في مجلس بلدية الجزائر، فاغتنم الفرصة وكان على علم دائم بمخططات الجيش الفرنسي، وفي سنة 1833 عزلته السلطات الفرنسية من منصبه وجردته من أملاكه، ثم قامت بنفيه وغادر فرنسا سنة 1836 واستقر بإسطنبول ووافته المنية سنة 1840، ومن أشهر كتبه "المرآة" عالج فيه الانتهاكات التي قام بها الاستعمار الفرنسي، أحوال الجزائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أواخر العهد العثماني، كذلك كتاب "إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء" أصدره سنة 1936 باللغة العربية، وقام بترجمته إلى اللغة التركية، موضوعه كان حول الطب (الوقاية من الأمراض وكيفية علاجها)، (أنظر، حمدان ابن عثمان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1982، ص 11،43)

5_ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1982، ص 124

6_ أرسل حمدان خوجة مذكرات وعرائض إلى الحكومة الفرنسية يناشدها بالتدخل، وقد أثمرت الجهود في تكوين لجنة إفريقية كما ذكرت آنفا، تم تشكيلها بأمر من ملك فرنسا لويس فيليب يوم 7 جويلية 1833، وترأسها الجنرال بوني مهمتها دراسة الوضع الشامل في الجزائر وتحديد أسس العمل في المستقبل، ووصلت إلى الجزائر في 2 سبتمبر 1833م، واستمعت 6 ممثلي السلطات العسكرية والمدنية، قامت اللجنة بجولة في مدينة الجزائر وعنابة ووهران وأرزيو وبجاية، ثم عادت إلى مدينة

الجزائر أين عقدت جلستها يوم 25 اكتوبر1833، ومن جملة الاقتراحات التي قدمتها للحكومة الفرنسية للاحتفاظ تحت اسم ممتلكات فرنسا في إفريقيا، (أنظر، العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 237_238)

7_ عبد الملك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830_1962)، رصد لصور المقاومة في النثر الفني، ج2، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2009، ص21ص 74

8_المفتي محمد العنابي: هوة محمد بن محمود بن محمد بن حسن العنابي المعروف بابن العنابي نسبة إلى عناب، فقيه حنفي وقاض وكاتب، دعا إلى التجديد الإسلامي والإصلاح الاجتماعي والسياسي، ولد بمدينة الجزائر سنة 1189هـ / 1775م، وأخذ العلم عن شيوخه وتولى فيها قضاء الحنفية، وقام بمهمات دبلوماسية ناجحة كلف بها من طرف عدد من دايات الجزائر، اتسمت مواقف ابن العنابي بالنقد الشديد للسلطات الاستعمارية الفرنسية واعترض على وفائهم واختراقهم للاتفاق الموقع بين الداي حسين وبين الكونت دوبوومون مما سبب له النفي من الجزائر التي غادرها مكرها نحو الإسكندرية، وتوفي بمصر سنة 1851م، (أنظر، آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية_100 شخصية التاريخية والفكرية_، دار المسك، الجزائر، 2009، ص 103_104

9_ إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 15_16

10_ إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830_1962، المرجع السابق، ص 50

11_ عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، ط1، الجزائر، 1429هـ/ 2009م، ص 101

عرفت الجزائر في مستهل القرن العشرين عدة مظاهر للنهضة من بينها ظهور مصلحين إما متأثرين بدعوة الإصلاح بالمشرق العربي وإما متأثرين بفكرة الحداثة والعصرنة من خلال الحضارة الأوروبية بإنشاء النوادي والجمعيات الوطنية الجزائرية، وبعث التراث الفكري الحضاري للشعب الجزائري، ظهور الصحافة، إحياء التدريس في المساجد وإرجاع أهمية المسجد كمركز علمي وثقافي،... (التفصيل أكثر، أنظر، إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830_1962)، المرجع السابق، ص 234_249)

12_ أبو القاسم سعد الله، تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي (1830_1956)، **مجلة المصادر**، العدد8، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ربيع الأول 1424هـ/ ماي 2003م، ص 94

13_ أبو القاسم سعد الله، تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي (1830_1956)، المرجع السابق، ص 84

14_ النخبة (Elite): هي مجموعة من الأفراد أو الفئة يعترف بعظمتها في التأثير والسيطرة على شؤون المجتمع، تتميز بتفوقها العلمي والثقافي والاجتماعي، وأحيانا بقوتها الاقتصادية والمالية وبسلطتها أو نفوذها السياسي، فهي الفئة المرشحة لزيادة الأمة وقيادتها نحو الإصلاح والتنوير والحرية، (أنظر، ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، ط1، عمان، الأردن، 1425هـ/ 2004م، ص 354_355

15- أبو القاسم سعد الله، تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي (1830_1956)، المرجع السابق، ص 84

16_ عبد الحليم بن سماية (1866_1933): هو عبد الحليم بن علي بن حسين بن خوجة من آل سماية، ولد بالجزائر العاصمة سنة 1283هـ/ 1866م، من أبوين يرجع أصلهما إلى أتراك أزمير، ويعتبر الشيخ عبد الحليم سماية من المثقفين الذين يجيدون اللغتين العربية والفرنسية، كما كان متمكنا من العلوم الإسلامية، زار بلاد الشام وأدى فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، وانتقل إلى تونس للدراسة وتحصل فيها على إجازة من العالم الجزائري، المهاجر محمد بن عيسى الجزائري، وتحصل على إجازة من شيخ زاوية الهامل ببوسعادة الشيخ محمد بن بلقاسم، اشتغل الشيخ عبد الحليم بن سماية بالتدريس، وله مساهمات في كتابة الشعر واشتهر بمقالاته الصحفية ومراسلات مع معاصريه، وكان الشيخ عبد الحليم من المواظبين على قراءة مجلة (المسار) التي كان يصدرها الشيخ محمد عبده، وقد تبنى مذهبه الإصلاحي، وكان بن سماية من أبرز المستقبلين والمرافقين للشيخ محمد عبده عندما زار الجزائر سنة 1903، وشارك عبد الحليم بن سماية في مؤتمر المستشرقين 14 بالجزائر سنة 1905، وألقى بحثا عن وضع الإسلام، تميز بمواقفه الشجاعة واعتزازه بحضارته العربية الإسلامية، وكان من معارضي قانون التجنيد الاجباري، ومن أنصار حركة الجامعة الإسلامية، (أنظر، جيلالي صاري، بروز النخبة المثقفة الجزائرية 1850_1950)، تح: عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة الروبية، الجزائر، 2008، ص 45_65

17_ عبد القادر المجاوي (1332هـ/ 1913م): هو عبد القادر بن محمد عبد الكريم بن عبد الرحمن المجاوي، قيل نسبة إلى قبيلة مجاورة بشمال المغرب الأقصى، كان مصلحا تقليديا، وأستاذا مربيا وواعظا مرشدا، سلفي العقيدة، وكاتبا وخطيبا، ولد بتلمسان سنة 1264هـ/ 1848م، وتوفي بقسنطينة سنة 1914م، وقد عمل في هذه المدينة ومدينة الجزائر وتخرج على يده عدد كبير من

الطلبة، وله عدة تأليف منها: "إرشاد المتصلين"، (للتفصيل أكثر، أنظر، جيلالي صاري، بروز النخبة المثقفة الجزائرية 1850_1950، المرجع نفسه، ص 29_43)

18_ أبو القاسم سعد الله، تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي 1830_1956، المرجع السابق، ص 94

19_ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2008، ص 203. في بعض المراجع وردت "حركة الشبان الجزائريين" بتسمية أخرى هي "حزب الجزائر الفتاة"، (أنظر، يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 300)، وبدأت أول اتصالاتها مع المسؤولين الفرنسيين منذ 1892، ومن جملة الشخصيات الفرنسية التي استمعت إلى آراء حركة "الشباب الجزائري" جول فيري، (أنظر، عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع نفسه، ص 202)، إضافة إلى "حركة الشبان الجزائريين" فإن هناك كتلة المحافظين وهي مجموعة من الشخصيات المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية، كانت تؤمن بضرورة تكريس الهوية الإسلامية في أوساط المجتمع الجزائري من أجل المحافظة على كيان الأمة الجزائرية، تشكلت عام 1900، قسمها أبو القاسم سعد الله إلى جماعتين، فالقسم الأول أراد التغيير ولكن داخل الإطار العربي الإسلامي للجزائر، وبينما رفض أصحاب هذا القسم التجنيس والتعليم الإجباري الفرنسي، طلبوا من فرنسا تنظيم المدارس العربية إلى غير ذلك، وشعار هذا القسم من كتلة المحافظين: الإصلاح ولكن من خلال المحافظة على الشخصية الجزائرية وتقاليدها، أما القسم الثاني، فقد ذهب إلى حد تشجيع التعليم بالفرنسية للجزائريين... وقد عارض أيضا التجنيس والخدمة العسكرية الإجبارية والاندماج عموما، وشعاره الإصلاح بكل الوسائل، لأن المجتمع الجزائري كان في أحط الدرجات من التدهور، (للتفصيل أنظر، عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 108، وأيضا، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار الرائد، دار المعرفة، طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص 145_ 158)

20_ عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، ط1، الجزائر، 2002، ص 162

21_ ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912_1916)، مذكرة الماجيستر في تخصص التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2004_2005، ص 39

22_ محمد الحمري، التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والمدنية والثقافية ما بين (1870_1920)، مذكرة الماجيستر في تخصص أنثروبولوجيا قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2004_2005، ص 55

23_ ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912_1916، المرجع السابق، ص 56_55

24_ محمد الحمري، التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870_1920، المرجع السابق، ص 55_56

25_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918_1939، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 62

26_ محمد الحمري، التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية، المرجع نفسه، ص 56

27_ جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830_1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 283

28_ ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912_1916، المرجع السابق، ص 44

29_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 62

30_ ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، المرجع نفسه، ص 44

31_ عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 162

32_ عبد القادر جيلالي بلوفه، الإيديولوجية الثورية الوطنية، تطورها ومظاهر إثباتها عبر محطات تاريخية في الغرب الجزائري، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 34، جامعة تلمسان، الجزائر، صيف 2007، ص 8

33_ الوفد هو الوفد الثاني الذي شكله الشبان الجزائريون ليمثل الجزائر كلها، بحيث ضم أعضاء من عدة أنحاء من البلاد وحمل الوفد المذكرة واتجه إلى باريس في 26 جوان 1912، حيث كان مؤلفا من: الدكتور ابن التهامي، نائب بالمجلس البلدي للجزائر العاصمة، مختار الحاج سعيد، مامي بقسنطينة، بوشريط علاوة، نائب بالمجلس البلدي بقسنطينة، الدكتور موسى نائب بالمجلس البلدي بقسنطينة، الحاج عمار، نائب بالمجلس البلدي بجيجل، جودي، نائب بالمجلس البلدي لبسكرة، ابن عثمان نائب بالمجلس البلدي لبيجو سرابيدي حاليا، لين ديدوش، نائب بالمجلس البلدي بتلمسان، قارة علي، من أعيان عنابة، والتقى الوفد برئيس الوزراء الفرنسي بوانكاري في 26 جوان 1912 وسلم له (الوفد) مذكرة المطالب مرفوقة بعدد كبير من العرائض التي كتبت من مختلف أنحاء الجزائر والتي تعبر عن مشاعر السخط من قانون التجنيد الإجباري، (للتفصيل أكثر، أنظر، ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912_1916، المرجع السابق، ص 51_50

34_ جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830_1914، المرجع السابق، ص 284

35_ Claude Collot et Henry, Le mouvement national Algérien textes 1912_1952 ,2éme édition, opu, Alger, 1981, p 23

36_ عبد القادر جيلالي بلوفه، الإيديولوجية الثورية الوطنية: تطورها ومظاهر إثباتها عبر محطات تاريخية في الغرب الجزائري، المرجع السابق، ص 9

37_ عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 162

38_ في سنة 1919 اعترف الحاكم العام للوفود المالية في عرضه للحالة الأمنية في سنوات الحرب أن الأمن لم يكن متوفرا في الجزائر طيلة سنوات الحرب بسبب نشاط الثوار الجزائريين، في حين كانت الإدارة الفرنسية عن طريق دعايتها تنشر أن الأهالي كانوا موالين لها في حربها، ولكن ثورات الجزائريين في 1914و 1916 وهجماتهم المسلحة على المراكز العسكرية والمدنية والفرنسية أكدت عكس ذلك، (أنظر، ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912_ 1916، المرجع السابق، ص 167)

39_ ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912_1916، المرجع السابق، ص 89

40_ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 302

41_ ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912_1916، المرجع نفسه، ص 89

42_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 64

43_ للتفصيل أكثر حول الهجرة الجماعية أنظر، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 119_129

44-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 212

45_ الإصلاح: هو التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، وضمن خطة قد تكون خمسيه (مدة خمس سنوات) أو عشرية (مدة عشر سنوات)، أو حسب الظروف التي يتطلبها ذلك الإصلاح، (أنظر، وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة، دار المشرق الثقافي، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 35_36

46_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر،المرجع السابق ، ص 65

47_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 258

48_ ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، المرجع نفسه ، ص 65

49_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع نفسه، ص 259

50_ أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 259_264

51_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر، المرجع نفسه، ص 65

52 _ أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 259_264

53_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر، المرجع نفسه، ص 65

54_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع نفسه، ص 265

55_ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حزب التحرير 1954، مج 2، تح: جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008، ص 441

56_ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، المرجع السابق، ص 302

57_ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج2، المرجع السابق، ص 441

58_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع نفسه، ص 265

59_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر، المرجع نفسه، ص 66

60_ رفض المستوطنون جميع الإصلاحات التي كانت تطرح وذلك من خلال ضغطهم على الحكومات الفرنسية، التي اضطرت في بعض الأحيان إلى تقديم تنازلات كجونار، وفسرت تنازلاته للمستوطنين بالجو الذي وجده سائدا في الجزائر، إذ بدأ المستوطنون يتحدثون عن مغادرة الجزائر، إذ تم التنازل للجزائر، (أنظر، شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج 2، المرجع السابق، ص 442_444

61_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع نفسه، ص 271

62_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر، المرجع نفسه، ص 66

63_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع نفسه، ص 271

64_ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 303

65_ الأمير خالد: هو حفيد الأمير عبد القادر بن محي الدين الهاشمي، ولد بمدينة دمشق العاصمة السورية في 20 فيفري 1875م، وتلقى بدمشق تعليمه الابتدائي وتثقف على أيدي بعض شيوخها، ثم جاء أبوه إلى الجزائر 1892 فأتم ابنه خالد دراسته الثانوية بالجزائر، ثم بعثه أبوه سنة 1893م إلى مدرسة سان سير العسكرية بباريس فتخرج منها ضابطا برتبة قبطان عام 1897م، شارك الأمير خالد في الحرب العالمية الأولى في الجبهة الأوروبية ووصل لرتبة نقيب، وبعد نهاية هذه الحرب قرر الدخول إلى الجزائر والشروع في العمل السياسي، إلا أن السلطة الفرنسية التي كانت حذرة من نوازعه الوطنية عارضت ترقيته، ومن خلال هذا الموقف طلب الأمير خالد إجازة لمدة ثلاث سنوات،

وفي عام 1913 عاود الاتصال بالشبان الجزائريين الذين كانوا نشطين في تقديم المطالب الإصلاحية، واستقر بالجزائر العاصمة بعدما أحيل إلى التقاعد عام 1919، وهناك بدأ نشاطه السياسي العلني، (أنظر، رابح لونيسي، بشير بلاح، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 36

66_ من المبادئ وودرو ويلسن حق الشعوب في تقرير مصيرها وكان يقصد بها شعوب البلقان والقرم ولم يقصد بها دول المستعمرات الأخرى.

67_ أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب الحديث والمعاصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1425ه/ 2004م، ص 149

68_ Emir Khaled, lettre au président Wilson et autres textes, Editions ANEP, 35,39

69_ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 303

70_ الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1993، ص 22

71_ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 181

72_ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 447

73_ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى 1920_1962، ت: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2/ 2009، ص 354_ 355. سمى أبو القاسم سعد الله هذه الإصلاحات غير المرغوب فيها بسياسة ذر الرماد في العيون

74- جمال خرشي ،الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830- 1962) ، ت : عبد السلام عزيزي،

دار القصبة ، الجزائر ، 2 – 2009 ، ص354، 355

75_ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 304

76_ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، المصدر السابق، ص 73

77_ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 181

78_ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، المصدر نفسه، ص 73

79_ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج2، المرجع السابق، ص 448

80_ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830_ 1954، المرجع السابق، ص 45_46

81_ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع نفسه، ص 181

82_ إبراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 217

83_ الدكتور ابن التهامي: ولد أبو القاسم بن التهامي في 20 سبتمبر 1873 بمدينة مستغانم، تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه والثانوي بالجزائر العاصمة، بعد حصوله على شهادة البكالوريا انتقل إلى مونبلييه بفرنسا وسجل في كلية الطب واختار تخصص طب العيون، بعد تخرجه عاد إلى الجزائر معين طبيبا مسؤولا على عيادة طب العيون بكلية الطب جامعة الجزائر، وبرز بدوره العلمي في نشر عدة مقالات علمية إضافة إلى نشاطه الاجتماعي في مساعدة الفقراء والمرضى في الجزائر العاصمة، ظهر نشاطه السياسي مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ ترأس حركة الشباب الجزائري، كما من المطالبين بالإدماج ضمانا للمزيد من الحقوق السياسية للجزائريين إلى جانب السماح لهم بالتجنيد في الجيش الفرنسي، ترشح في الانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة وفاز بعضوية المجلس البلدي، ودخل في خلاف وخصومة مع المستوطنين الرافضين لمطالب الإدماج، كما اختلف مع الأمير خالد حول كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية، بعد نفي الأمير خالد سنة 1923، وأصدر جريدة "التقدم" للدفاع عن فكرة الاندماج وظل يكتب مقالاته عن الفكر الإدماجي إلى غاية 1931 تاريخ انسحابه من النشاط السياسي سنة 1936، أيد مطالب المؤتمر الإسلامي، وقدم عدة محاضرات في نادي الترقي بالعاصمة، وترشح من جديد في الانتخابات البلدية وصار مرة أخرى عضوا في المجلس البلدي لمدينة الجزائر إلى أن توفي في جوان 1937،(أنظر، آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية_100 شخصية التاريخية والفكرية_ المرجع السابق، ص 89)

84_ إبراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، المرجع نفسه، ص 218

85_ جاءت الانتخابات البلدية في شهر نوفمبر من عام 1919 ونجحت قائمة الأمير خالد وزملائه الذين يرفضن التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، حصل الأمير خالد على 925 صوت مقابل 332 صوتا لابن التهامي واغتاظ لذلك واتهم الأمير خالد بتآمره مع السلطات الفرنسية وأنه يستعمل نفوذه الديني، وكانت النتيجة إلغاء الانتخابات البلدية التي فاز بها الأمير خالد، وكان التبرير لهذا الإلغاء هو "التعصب الإسلامي"، وتكررت نفس الظاهرة في الانتخابات التي جرت في النصف الأول من عام 1920 "أبريل جوان"، وتمكن الأمير أن يفوز بفارق كبير بمترشح مدعوم من طرف الإدارة الاستعمارية، وفي يوم 2 ماي 1921 شعر الأمير خالد أن كلمته غير مسموعة سواء في المجلس المالي أو

المجالس العامة، ورأى بأن لا فائدة تجدي من وجوده في هذه المجالس فقدم استقالته، (أنظر، عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 221- 222)

86_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 97

87_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 280

88_ أنيس بركات دراو، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد، ب.ت، ص 171

89_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر، المرجع نفسه، ص 98

90_ شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير _القوميات الإسلامي والسيادة الفرنسية_ ت: المنجي سليم، الطيب المهيري وآخرون، الدار التونسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، الجزائر، 1976، ص 50

91_ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج2، المرجع السابق، ص 445_446

92_ شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المصدر نفسه، ص 51

93_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 279

94_ فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها1، ليل الاستعمار، ت: أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 1376

95_ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسة في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 104_105

96_ محمد صالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، موفم للنشر، ط2، الجزائر، 2008، ص 162

97_ جمال قنان، الكفاح الوطني وردود فعل الاحتلال في الفترة ما بين الحربين 1919_1939، **مجلة المصادر**، العدد13، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، السداسي الأول، 2006، ص 22

98_ عبد المالك مرتاض، آداب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830_1962)، رصد لصور المقاومة في النشر الفني، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 369_370

99_ جمال قنان، الكفاح الوطني وردود فعل الاحتلال في الفترة ما بين الحربين 1919_1939، المرجع نفسه، ص23

100_ عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الثقافة، ط4، بيروت، لبنان، 1400هـ/ 1980م، ص 468

101 _ Mahfoud Kaddache , Histoire de nationalisme Algérien 1919_1939, Tome 1, Editions EDIF, Algérie, 2000, p 89

102_ محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مؤسسة الشباب، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 189

103_ محفوظ قداش، الأمير خالد _وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية_، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 28_30

104_ أبو القاسم سعد الله، العامل الديني في الحركة الوطنية الجزائرية خلال العشرينات، المرجع السابق، ص 20

105_ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، المصدر السابق، ص 76

106_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 292

107_ Mahfoud Kaddache, Histoire de nationalisme Algérien, Ibid, p 93

108_أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 292

109_ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 19_26

110_ زهير إحدادن، أعلام الصحافة الجزائرية _الأمير خالد، الزهيري، أبو اليقظان_، ج4، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ب ت، ص 7

111_ محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص 196

112_ مصطفى الاشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، جنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 248_249

113_ محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع نفسه، ص 197

114_ محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830_1962، المرجع السابق، ص 36

115_ إبراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 221_222